" العلاقات العراقية السعودية: التحديات والفرص بعد 2003"

د. راجي يوسف محمود البياتي
جامعة الكتاب، العراق

الملخص:

حينما بدأت الحرب في 2003/3/20 بدأ الموقف السعودي مزدوجا إلى درجة التشويش، فالحكومة السعودية لم تكن منذ لحظة سقوط النظام السياسي في العراق بمورد مصادمة الوضع الجديد ولا رجال العراق، أيضا فان المملكة لم تكن مورد مصادمة الولايات المتحدة الحليف الذي بدأ بالامتعاض منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ومن جهة أخرى فإن المملكة لا تستطيع ان تغض النظر عما يجري في العراق فالأخير ما زال يشغل أهمية استراتيجية لديها، ولا خلاف بين المحللين على أن الحرب على العراق واحتلاله كان لها تبعات خطيرة على مجمل الأوضاع في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، فمن ناحية أصبحت هذه المنطقة تعاني خللا واضحا في معادلة التوازن الاستراتيجي فيها، بعد تدمير العراق وإخراجه من هذه المعادلة، فتدمير دولة عربية في حجم العراق واحتلاله أضر بميزان القوى الاستراتيجية في المنطقة لصالح قوى إقليمية أخرى في مقدمتها دول الجوار، ومن ناحية ثانية؛ انعكست حالة الفوضى العامة التي تسببت فيها هذه الحرب والصراعات العرقية والمذهبية التي أثارتهابالسلب على ما تبقى في المنطقة من استقرار، فتحول العراق المحتل إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية في المنطقة انعكس بالسلب على الدول العربية المجاورة، ولعل الأزمة الأمنية التي شهدتها السعودية والتي بدأت مع تفجيرات الرياض الأولى في شهر ماي 2003 واستمرت بعد ذلك، وما شهدته كل من الكويت وقطر من حوادث عنف خلال السنوات القليلة التالية للحرب، كل ذلك جسد مدى العلاقة بين الوضع الأمني المتدهور في العراق وبين الوضع الأمني المتأزم الذي عانته هذه الدول عقب الحرب. لذا فإن هذه الدراسة سوف تتطرق إلى موضوع العلاقات العراقية السعودية: التحديات والفرص بعد 2003.

الكلمات المفتاحية: العلاقات – العراق – السعودية – الفرص – التحديات – بعد 2003.

Abstract:

When the war began on March 20, 2003, the Saudi position began to be mixed. The Saudi government was not the source of the confrontation of the new political situation in Iraq, nor the men of Iraq. The kingdom was not the

source of the confrontation of the United States. Since the events of 11 September 2001.
On the other hand, the Kingdom cannot overlook what is happening in Iraq, the latter still occupies the strategic importance of it, and there is no dispute among analysts that the war on Iraq and occupation had serious consequences for the overall situation in the Arab region in general and the Gulf in particular, it is The destruction of Iraq and its exit from this equation, the destruction of an Arab country in the size of Iraq and occupation affected the balance of strategic forces in the region in favor of other regional powers, particularly neighboring countries, On the other hand, the general chaos caused by this war and the ethnic and sectarian conflicts that have caused it negatively affected the rest of the region. The occupied Iraq has become the base of many extremist and terrorist groups in the region. Which began with the first bombings in Riyadh in May 2003 and continued thereafter, and Kuwait and Qatar witnessed violent incidents during the next few years of the war. All of which illustrated the extent of the relationship between the deteriorating security situation in Iraq and the deteriorating security situation suffered by these countries following the war. Therefore, the study will address Iraqi-Saudi relations challenges and opportunities

key words:
Relations - Iraq - Saudi Arabia - Opportunities - Challenges - After 2003.

مقدمة:

حينما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق في2003/3/20 بدا الموقف السعودي مزدوجا إلى درجة التشويش، فالحكومة السعودية لم تكن منذ لحظة سقوط النظام الحاكم في العراق في مورد مصادمة مع الوضع الجديد ولا رجال العراق الجديد، فلم تبدي السعودية وعدد كبير من دول مجلس التعاون الخليجي ترحيبا كبيرا بالإطاحة بنظام الحكم في العراق، فعلى الرغم من التهديد الكبير الذي كان يشكله صدام حسين على أمن الخليج، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة السعودية كانت لديها تخوفات شديدة من تداعيات إزاحة نظام صدام بشكل كامل، فإزاحة هذا النظام بالكامل من السلطة سيفتح المجال لسيطرة شيعة العراق على الحكم ومن خلال الأطر الشرعية "الانتخابات"، وهذا ما تم التأكد منه خلال الانتخابات التشريعية عام 2005، انتخابات 2010، وآخرها 2014، ولكون انتخابات 2018 لم تتضح معالمها بالكامل ومدى امكانية تشكيل الحكومة في أثناء كتابة هذه الورقة البحثية،كذلك لم تكن السعودية مورد مصادمة الولايات المتحدة الحليف الذي بدأ بالامتعاض منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 من جهة أخرى فإنها لا تستطيع ان تغض النظر عما يجري في العراق فالأخير ما زال يشغل أهمية استراتيجية لديها، ولا خلاف بين المحللين على أن الحرب على العراق واحتلاله كان لها تبعات خطيرة على مجمل الأوضاع في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، فعملت المملكة على أعادة ترتيب الاوراق الخاصة بها مع العراق الجديد وكيفية

التعامل مع الحكومات المتلاحقة التي حكمت العراق بعد الاحتلال، ومن ناحية ثانية، انعكست حالة الفوضى العامة التي تسببت فيها هذه الحرب والصراعات العرقية والمذهبية التي أثارتها بالسلب على ما تبقى في المنطقة من استقرار،وبدأ عدم التوافق في معظم القضايا التي تربط الدولتين ومرت عدة سنوات، ولكن هذه القطيعة والخلافات لم تستمر كونهما بأمس الحاجة لعودة تلك العلاقات إلى ما قبل تسعينيات القرن العشرين، فعملت كلتا الدولتين لايجاد نوع من التفاهمات على مجمل القضايا الخلافية وعملت على عودة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والامنية بينهما، وجاء اللقاء بين ملك السعودية "سلمان بن عبد العزيز" برئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" في مارس 2017 على هامش القمة العربية التي عقدت في الاردن وليعزز هذه العلاقات. وبعد شهرين على هذا اللقاء زار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي المملكة العربية السعودية وتم الاتفاق على تأسيس مجلس تنسيقي بين الدولتين لتطوير العلاقات بينهما، كما تم اعادة فتح معبر عرعر الحدودي بين البلدين والذي أغلق لأكثر من ربع قرن، كما حطت أول طائرة سعودية مدنية على أرض مطار بغداد الدولي في نفس العام، لذا يعتبر عام 2017 عام انفتاح وانفراج في العلاقات العراقية السعودية، لذا سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الاول: طبيعة العلاقات العراقية – السعودية قبل 2003.

تاريخيا العلاقات مع العراق كانت نوعا ما جيدة بسبب الجوار الجغرافي وكلا الدولتين لهما وزنهما في النظام الاقليمي المحيط بهما، وكذلك التوجهات المتقاربة في معظم تلك القضايا وخاصة العربية والاسلامية، فالمملكة العربية السعودية كانت لها وقفة واضحة مع العراق والوقوف إلى جانبه في حربه التي خاضها ضد إيران (1980- 1988)، ولكن بعد انتهاء الحرب، وخروج العراق بقدرات عسكرية كبيرة بإمكانها ان تؤهله ليكون قوة إقليمية رئيسية في المنطقة، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بشن حملة إعلامية ضد العراق حول قدراته العسكرية هدفها إثارة مخاوف دول الخليج العربي من إن تنامي قوة إقليمية يمكن أن تهدد امن الدول (الصديقة) في منطقة الخليج العربي أولا و لتحجيم قدراته – اي العراق – العسكرية كي لا يحدث توازنا مع إسرائيل ثانياً [(1)].

الهدف الآخر هو منع بروز العراق كقوة إقليمية مؤثرة، ففي دراسة نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية لكلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي بعنوان: "القوة العراقية والأمن الأمريكي في الشرق الأوسط" في أوائل عام 1990جاء فيها ما يأتي: " لا يجب ان يتوقع أحد أن يلجأ العراق إلى استفزاز أحد عسكريا، ولأن ما يخدم مصالح العراق بالشكل الأفضل الآن وفي المستقبل القريب هو السلام وأن عائدات العراق من بيع النفط

(1) حسن نافعة، "الأمم المتحدة والقضايا العربية"، المستقبل العربي، العدد 175، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993) ، ص 19.

ستضع هذا البلد في مقدمة الدول اقتصاديا والشرق الأوسط المستقر يفضي إلى بيع النفط، أما التوتر فانه يحمل آثارا عكسية على سوق النفط مما سيؤذي العراق وأن القوة هي احتمال وارد فقط عندما يشعر العراقيون أنهم مهددون وإننا نعتقد أن العراق ملتزم أساسا باستراتيجية غير عدوانية وأنه سيعمل على مدى السنوات القليلة المقبلة على اجراء تخفيضات جوهرية في حجم قوته العسكرية، وان الظروف الاقتصادية تفرض عمليا مثل هذه الإجراءات ولا يوجد شك في إن العراق يرغب في إنهاء حالة التعبئة الآن وقد انتهت الحرب" [1].إما الكويت فقد كان هدفها هو استغلال الوضع الاقتصادي السيئ للعراق لإجباره على القبول بترسيم الحدود بين الدولتين وفق الشروط التي تخدم مصالحها[2].

ومع تصاعد حدة الأزمة بين الطرفين دعت المملكة العربية السعودية إلى اجتماع في جدة بين ولي العهد الكويتي ""سعد العبد الله الصباح ونائب الرئيس العراقي – آنذاك – "عزة إبراهيم" في 1990/7/31 [3]، من أجل إنهاء حالة التوتر بين البلدين وتطويق المشكلة وتفادي انفجار الوضع، إلا أنه لم يسفر عن هذه القمة أي اتفاق، سوى اتفاق على اجتماع آخر يعقد بينهما في بغداد، وفي الثاني من أوت 1990 يبدو أن العراق كان قد تجاهل أو استبعد مبدأ كارتر من حساباته حين أقدم على اجتياح الكويت مستندا في ذلك إلى ما قالته السفيرة الأمريكية في العراق (إبريل غلاسبي) في 1990/7/25 خلال لقاءها مع الرئيس العراقي السابق حيث أكدت: "ليس لنا رأي حول النزاعات العربية – العربية مثل خلافكم الحدودي مع الكويت" [4].

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تحاول إن تبين للعراق بأنها لن تقدم على التدخل بشأن الخلاف القائم بينه وبين الكويت إلا إن ما تبع ذلك من إحداث اثبت عكس ذلك، فمع دخول القوات العراقية إلى الكويت عملت الولايات المتحدة على إخراج الأزمة من إطارها العربي إلى أزمة دولية بين الولايات المتحدة والعراق فتأجيجها للنزاع كان قد اظهر نتائجه في إشعال حرب في منطقة تعد مهمة بالحسابات الاستراتيجية الأمريكية و بالتالي ضرورة تدخلها عسكرياً .

(1) رمزي كلارك، **النار هذه المرة 00 جرائم الحرب الأمريكية في الخليج**، ترجمة، مازن حماد ، ط 1 ، (عمان: الشركة الأردنية للصحافة والنشر، 1993) ، ص 29.

(2) عبد الخالق عبد الله، "أزمة الخليج00 خلفية الأزمة ، دور الإدراك الخاطئ"، مجموعة مؤلفين، **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) ، ص 88.

(3) رمزي كلارك، النار هذه المرة ، **مصدر سبق ذكره**، ص33.

(4) عبد الحميد الجوهري، **الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق00جرد لأحداث المنطقة خلال 1990–1991**، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1994) ، ص 312.

ففي الأيام الأولى التي تلت الاجتياح، كانت المملكة العربية السعودية صامته، ولم تصدر أي بيان منفرد ضد العراق (واكتفت بالبيان الصادر عن الاجتماع الطارئ لوزراء مجلس التعاون الخليجي)، بل عملت في تلك المدة على عدم خلق أيه أسباب تؤدي إلى زيادة التوتر بينها وبين العراق.

إلا أن هذا الموقف قد تغير وأصدر الملك فهد بيانا إلى الشعب السعودي في 9/10 أعلن فيه "استياء المملكة من العدوان الذي تعرضت إليه دولة الكويت" وأضاف "على الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة من أجل تطويق الخلاف الناشئ بين البلدين ... غير إن الأمور قد سارت مع شديد الأسف عكس الاتجاه الذي كنا نسعى إليه" وأشار أيضا "وفي إعقاب ذلك الحدث المؤسف اقدم العراق على حشد قوات كبيرة على حدود المملكة و أمام هذا الواقع المرير وانطلاقا من حرص المملكة على سلامة أراضيها أعربت المملكة عن رغبتها في إشراك قوات عربية شقيقة وأخرى صديقة، حيث بادرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كما بادرت الحكومة البريطانية ودول أخرى بحكم علاقات الصداقة التي تربط بين المملكة وهذه الدول إلى إرسال قوات جوية وبرية لمساندة القوات المسلحة السعودية في أداء واجبها الوطني ضد أي اعتداء، مع التأكيد التام على إن هذا الإجراء ليس موجها ضد أحد وإنما هو لأغراض دفاعية محضة تفرضها الظروف الراهنة التي تواجهها المملكة، وتجدر الإشارة هنا إلى إن القوات التي ستشارك في التدريبات المشتركة بينها وبين القوات المسلحة السعودية سيكون وجودها مؤقتا على أراضي المملكة وستغادر فور ما ترغب في ذلك".

وفي المدة (9–10) من آب 1990 عقدت القمة العربية الطارئة اعمالها في القاهرة والتي أعلن فيها الملك فهد فيه: "اتعهد أمامكم بأن القوات الموجودة في السعودية الآن لن تقوم بأي عمل هجومي ولن تتحرك خارج حدود المملكة، وهي موجودة فقط للدفاع عنها".(1) ولكن على الرغم من كل هذه التعهدات التي تقدمت بها المملكة بعدم السماح للقوات الموجودة فوق أراضيها بأداء أي مهمة أو وظيفة هجومية على العراق، إلا أن ما أثبتته الأحداث اللاحقة هو عدم تطابق النوايا مع التصريحات المعلنة، فالمملكة لم تكن حتى لتشكل عائقا أمام الرغبة الأمريكية في استخدام القوات المتمركزة فوق أراضيها في حربها ضد العراق بل على العكس فقد دخلت المملكة في مجريات الحرب وأنفقت مبالغ مالية بلغت ما يقارب 17 مليار دولار من أجل الإسهام في تمويل هذه الحرب مما جعلها تعاني من وطأة الأعباء المالية الضخمة (2).

ومن الجدير ذكره، إن السياسة السعودية تجاه الشأن العراقي لم تستمر بالوتيرة السابقة نفسها، فقد شهدت بعض التحول أو بتعبير أدق بعض التحفظ من السياسة الأمريكية تجاه العراق، فحينما طرحت إدارة

(1) محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج أو هام القوة و النصر**، ط 1، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 1993) ، ص 434.

(2) أحمد كمال شعث، **العراق المغبون ، تداعيات حرب الخليج**، (القاهرة: مكتبه مدبولي ، د ت) ، ص 362.

بيل كلينتون في مارس 1993 سياسة الإحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران[1]، رفضت المملكة التعامل معها بأسلوب الولايات المتحدة نفسها، فالمملكة لم تر هناك تهديدا يكتنفها من العراق وحتى من إيران، فضلا عن ذلك فإن المملكة أدركت بأن سياستها الخارجية يجب أن تخطط للتعامل مع كلا هذين النظامين المختلفين، فهي أي المملكة لا تستطيع أن تنعزل عنهما لا سياسيا ولا حتى اقتصاديا فالأنظمة الثلاثة تلتقي في إقليم واحد وبالتالي لا يمكن عزل تأثير احدهما عن الأخر، والأنظمة الثلاثة أعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط الأوبك، ومن ناحية أخرى فإن تأييد المملكة لسياسة الاحتواء المزدوج ينطوي على تهديد مباشر لها، فعزل نظامين متجاورين ربما يدفع بهما إلى الاندفاع في صلات وثيقة مع بعضهما وهذا بالتأكيد ينطوي على تهديد للنظام السياسي السعودي وهو ما لا تريده المملكة أبدا [2].هذا فضلا عن إظهار المملكة اهتمامها العلني بمعاناة الشعب العراقي والذي تمثل في المبادرة التي طرحتها السعودية برفع الحظر عن المواد الإنسانية كالغذاء والدواء، ولذلك أشارت المملكة إلى إمكانية التعاون مع العراق ضمن اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء [3].

ويمكننا إرجاع أسباب هذا التحول في مواقف المملكة تجاه العراق إلى ظهور دعوات تطالب برفع الحصار الاقتصادي عن العراق من دول عربية وإسلامية ليس فقط لانتفاء مبررات استمراره لكن أيضا التعاون الذي كان العراق قد أبداه مع لجنه المراقبة التابعة للأمم المتحدة (اليونسكوم) عام 1994[4]، وفي عام 1998 وعلى أثر الأزمة الحاصلة بين العراق والأمم المتحدة (أزمة المفتشين) أرسلت الولايات المتحدة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وسكرتير وزير الدفاع وليم كوهين إلى المملكة من أجل الحصول على التأييد والمساندة بشأن توجيه ضربات عسكرية إلى العراق، إلا أن المملكة أعلنت رفضها لأي هجوم على العراق انطلاقا من أراضيها أو قواعدها وتحت أي ظرف نظراً إلى حساسية القضية في العالمين العربي والإسلامي. [5]

([1]) صالح المانع، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدولة الخليج العربي : الواقع والطموح، المستقبل العربي، العدد268، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ، ص 165

([2])Anthony H. Cordesman، Saudi Arabia Enters the 21st Century : www.CSIS.ORG . jnly.2002.P.23-25

([3]) صالح سالم زرنوقة، العراق والأمم المتحدة: اتفاق النفط مقابل الغذاء، السياسية الدولية، العدد 125، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1996) ص 147: ينظر أيضاً ، حسن أبو طالب: المواقف = العربية من أزمة العراق والأمم المتحدة ، السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1998) ، ص 256.

([4]) جيفري كمب، "انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي: المنظور الخارجي" ، مجموعة مؤلفين، إيرانوالخليج: البحث عن الاستقرار ، **مصدر سبق ذكره**، ص 189.

([5]) صالح زهر الدين، **خلفيات الحصار الأمريكي – البريطاني على العراق** ، ط 1 (بيروت : المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1999) ص 230

وعلى الرغم من هذا التحول في الموقف السعودية إلى أنه لم يصار إلى تطبيع علاقاتها مع العراق على المستوى الرسمي، فالمملكة لم تكن ترغب في تقارب سعودي – عراقي يؤدي إلى إثارة استياء الولايات المتحدة منها وبالتالي تراجع الاعتماد الأمريكي عليها، ولكن كان للاتهامات التي وجهت إلى المملكة من قبل الولايات المتحدة على أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أن قللت من الاندفاع السعودي وراء السياسة الأمريكية وأجبرتها بالتالي على الخروج ولو جزئيا من الاستراتيجية الأمريكية، وفيما يتعلق بالعراق فيمكننا القول إن بوادر التحول جاءت خلال مؤتمر قمة بيروت في مارس 2002 من خلال اللقاء الذي حصل نتيجة لجهود بعض الوفود العربية بين الأمير "عبد الله بن عبد العزيز" ولي العهد السعودي ورئيس الوفد العراقي السيد "عزة الدوري" نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي – وقتئذ – وتسوية المشاكل العالقة بين الطرفين وقد تجسد ذلك في البيان الختامي للقمة رفض الدول العربية رفضا قاطعا لأي هجوم أمريكي على العراق، فضلا عن ذلك فقد شكلت القمة أرضية للتقارب السعودي – العراقي، وكانت المملكة قد عدت هذا التقارب "رسالة موجهة إلى شعب العراق كي يقبل بدخول المفتشين من أجل تفويت الفرصة للراغبين في شن حرب على العراق ذلك لأن الشعب العراقي شعب عزيز علينا"، وقد تجسد هذا التقارب في العمل على تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين[1]، فقد عملت المملكة من جانبها على زيادة نسبة التبادل التجاري والتي بلغت أكثر من مليار و100 مليون دولار وفقاً لمذكرة التفاهم، ولم يكون هذا التحول في الجانب الاقتصادي فحسب، فالمملكة كانت قد بدأت تعلن عن رفضها من القيام بعمل عسكري ضد العراق وذلك :

أ. لقناعتها بأن العراق لم يعد يشكل خطراً على المنطقة .

ب. ولأن قبول المملكة بالحملة العسكرية المباشرة لا يعني مجرد الموافقة كأي دولة أخرى توافق أو تعترض، بل يستتبعها بشكل شبه إلزامي إن لم يكون إلزاميا بالفعل المشاركة فيها.

ت. إن المملكة كدولة رأت في التحول العراقي (في حالة نشوب الحرب) خطرا عليها من زاويتين استراتيجيتين :

- إن المملكة العربية السعودية تميل إلى الاعتقاد بأن استتباب الوضع السياسي والأمني الداخلي في العراق – بعد الحرب – قد يغري الولاياتالمتحدة بمغامرة جديدة قد تكون هي المستهدفة فيها.
- إن المملكة تعتقد بأن حكم الأكثرية الشيعة في العراق والتحالف مع الأكراد يهندس خطرا جديدا مستقبليا بأدوات غير عنيفة، بحيث سيتحول العراقفي أقل الأحوال إلى منافس إقليمي قوي قد يعطيه

(1) صحيفة البيان، بتاريخ 2002/4/23.

التحالف مع إيران قوة إضافية تستقطع الكثير من إمكانات السعودية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاستراتيجي.

لذلك فلقد حثت السعودية وطالبت الولايات المتحدة على استنفاذ كل الوسائل الدبلوماسية قبل شن أي ضربة عسكرية على العراق إلا إن هذا الموقف لم يدم طويلا ففي الخامس عشر من سبتمبر 2002 أعلن وزير الخارجية السعودي عن استعداد بلاده لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لأراضيها وقواعدها إذا ما كان العمل العسكري هذا مسندا من الأمم المتحدة في خطوة عدت انقلابية على المواقف السعودية المعلنة، وكان تبرير المملكة لموقفها هذا هو: أنه وفقا للفصل السابع من الميثاق فإن المملكة ملزمة بالتعاون مع قرارات الأمم المتحدة" [1]، ويمكن تفسير التحول في الموقف السعودي هذا بأن المملكة توصلت إلى حقيقة أساسية مفادها: أن الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على المضي في خططها للتخلص من النظام السياسي الحاكم في العراق [2] ، وإن ممانعتهم وعدم مساهمتهم في الضربة لن يؤثر كثيرا مع وجود البدائل العسكرية الخليجية .

لم تثبت المملكة على موقف واحد بشأن العراق، ففي الثالث عشر من نوفمبر 2002 دعت المملكة من خلال الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى قبول قرار مجلس الأمن رقم (1441) الخاص بعودة المفتشين الدوليين إلى العراق والالتزام بتنفيذه، لتفويت فرصة إيجاد أي مبررات من شأنها زيادة معاناة الشعب العراقي إلى جانب تأكيدهم (بأنهم ملتزمون بالحفاظ على أمن وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية) [3].

فضلا عن ذلك فقد أعلنت المملكة: " أنها ستلتزم بأي قرار يتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن العراق و تتعاون معه ولكن دخول الحرب أو استخدام قواعدها العسكرية أو أجواءها كجزء من الحرب فهذا شأن آخر"، وعلى لسان وزير خارجيتها السابق "سعود الفيصل" حيث صرح "أنه لا يجب التفكير بأي هجوم على العراق وحتى على إيران لأن ذلك لن يخدم مصالح أمريكا أو المنطقة أو العالم"[4].،وفي تصريح آخر نشرته صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ السابع عشر من فيفري 2003 قال: " إننا حريصين على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها ومن غير الحكمة أن يحاول المجتمع الدولي الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين وتنصيب شخص آخر بدلا عنه"[5]، وأضاف: " أنه لمن السذاجة إن يعتقد الآخرون بأنهم يعرفون من هو

---

[1] مقابلة خاصة مع شبكة CNNبتاريخ 2002/9/15، على الرابط:arabic.com،www.CNN

[2] صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2002/8/29.

[3] صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2002/10/13.

[4]قناة الجزيرة:، بتاريخ www.alhazeera.com:2003/2/15

[5] صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 17-2-2003.

الأفضل لهذا البلد أكثر من العراقيين"، فالمملكة كانت ترغب في حل سياسي لأزمة العراق كان قد قدم وعدا للدول العربية بأنه سيلتزم بقرارات الأمم المتحدة، كان هذا الموقف السعودي عشية الاستعدادات الأمريكية لشن الحرب على العراق [1].

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات العراقية – السعودية 2003–2010

حينما بدأت الحرب في 2003/3/20 بدأ الموقف السعودي مزدوجا إلى درجة التشويش، فالحكومة السعودية لم تكن منذ لحظة سقوط النظام السياسي في العراق في مورد مصادمة الوضع الجديد ولا رجال العراق[2]، أيضا فان المملكة لم تكن مورد مصادمة مع الولايات المتحدة الحليف الذي بدأ بالامتعاض منذ أحداث 1سبتمبر 2001 ومشاركة السعوديين فيه، ومن جهة أخرى فإن المملكة لا تستطيع ان تغض النظر عما يجري في العراق فالأخير ما زال يشغل أهمية استراتيجية في الوعي السعودي، لذلك فعلى أثر تدهور الوضع في الداخل العراقي نتيجة انتشار الفوضى، دعت المملكة في الثامن عشر من أفريل 2003 إلى عقد اجتماع إقليمي طارئ لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق (المملكة العربية السعودية والكويت وسوريا والأردن وتركيا والبحرين لكونها الرئيس الدوري للقمة العربية) لدراسة تطورات الوضع في العراق وتداعياته على المنطقة، وقد مثل هذا المؤتمر أول تحرك رسمي تشهده المنطقة منذ اندلاع الحرب على العراق وأول محاولة لملء الفراغ السياسي الذي هيمن على المنطقة [3].

تضمن بيان المؤتمر الإقليمي ستة مبادئ أساسية تتعلق بالعراق وهي[4]:

أ- حق العراقيين في تقرير مصيرهم.

ب- الالتزام بالاستقرار والوحدة الإقليمية.

ت- مسؤولية شعب العراق عن استغلال موارده الطبيعية.

([1]) روبرت بيرد، "الطريق إلى التستر هو الطريق إلى الخراب" ، مجموعة باحثين ، **العراق الغزو – الاحتلال – المقاومة**، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

([2]) ستيفن سايمون، ما بعد التعزيز العسكري الأمريكي العراق ، المستقبل العربي ، العدد838، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، أفريل 2007) ، ص80. ينظر، عبد الإله بلقزيز ، المشروع الممتنع : التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق ، المستقبل العربي، العدد291، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، مايو 2003) ص 55 ، ينظر أيضاً: التقرير الاستراتيجي العربي2005 ، فوضى السياسة الأمريكية في العراق (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2005) ، ص 13–ص16.

([3]) فوضى السياسية الأمريكية في العراق، **مصدر سبق ذكره**، ص 18.

([4]) صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2003/4/20.

ث- قيام حكم ديمقراطي كامل التمثيل في وقت مبكر ووفقا لدستور يرتضيه شعب العراق.

ج- التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة في التعامل مع أوضاع عراق ما بعد الحرب.

ح- الاستعداد لتقديم كل المساعدات المطلوبة.

وحينما تشكل (مجلس الحكم الانتقالي) بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة في الثالث عشر من جويلية 2003 رحبت المملكة – إلى جانب مصر والأردن – بتشكيله بوصفة بداية لاستعادة الاستقرار في العراق.ولكن بعد صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الرابع عشر من أوت 2003 القرار رقم (1500) والذي رحبت فيه (بإنشاء مجلس الحكم في العراق الذي يمثل القطاع العريض من البلاد كخطوة مهمة نحو تشكيل شعب العراق حكومة يعترف بها دولياً وتتولى مستقبلاً ممارسة السيادة في العراق)، وافقت المملكة العربية السعودية على زيارة وفد مجلس الحكم الانتقالي في العراق إلى الرياض في العشرين من نفس الشهر بصفتهم الرسمية [1].

وفي سبتمبر 2003 وافق مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاعتيادية،والتي تعقد بمثل هذا الوقت من كل عام على السماح لمجلس الحكم الانتقالي من شغل مقعد العراق في الجامعة بصفة مؤقتة[2]، وحين أعلن العراق في الثاني والعشرين من جوان عام 2004 تشكيل حكومة انتقالية برئاسة "إياد علاوي" كخطوة أولية على طريق استعادة السيادة العراقية رحبت المملكة بعودة السلطة للعراقيين.

وكان لتزايد أعمال العنف في الداخل العراقي (نتيجة لدخول مجاميع كثيرة من دول الجوار الجغرافي بدوافع مجاهدة المحتل) إن جاء الموقف السعودي ينأى بنفسه عنها وعن من يرفع شعار" مقاومة المحتل" حتى لا تتهم الحكومة السعودية بتشجيع العنف سواء من رعاياها أو من غيرهم هذا من جانب، من جانب آخر فإن المملكة شعرت بالقلق من الفوضى السياسية والأمنية في العراق وتحديدا من صعود قوي للمقاومة المسلحة، فبعض هذه القوى خاصة تنظيم القاعدة شكل و يشكل خصما مباشرا وتحديا خطيرا لأمن المملكة [3]، ومن هنا وجدت المملكة إن الفضل في الانهيار التام للمشروع الأمريكي يعتبر تهديد لأمنها[4]، ومع

---

(1) صحيفة الشعب، بتاريخ 2003/8/20.

(2) صحيفة الشعب، بتاريخ 2003/8/20.

(3) محمد السيد سعيد: الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف ، مجلة السياسة الدولية ، العدد168، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ابريل 2007) ، ص 74.

(4) **نفس المرجع**، ص، 74.

استمرار أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال الموجودة في العراق، اقترحت السعودية إرسال قوات عربية وإسلامية لحفظ الأمن في العراق [1].

وفي اجتماع جدة المنعقد بتاريخ 29/7/ 2004 رحب رئيس الوزراء العراقي السابق "إياد علاوي" ووزير الخارجية الأمريكي آنذاك "كولن باول" بالمبادرة وأشار علاوي إلى أن "هذه حرب عالمية وهذه قوى شريرة تعمل ضد العراق. أدعو قادة الدول العربية والإسلامية إلى ضم الصفوف" وأوضح "نتطلع إلى إسهام من الدول العربية والإسلامية باستثناء دول الجوار(بقوة).. لتأمين المنطقة، تأمين العراق هو بحق تأمين المنطقة "م ضيفا أن الإرهاب يهدد الدول في أنحاء المنطقة ومن بينها السعودية وبين "أن على المنطقة ان تقف كمجموعة واحدة في مواجهة هذا العصابات وضد هؤلاء الإرهابيين والمجرمين"[2]

وخلال فترة الإعداد للانتخابات البرلمانية في العراق في 30 جانفي 2005[3] وإعلان السنة مقاطعتهم للعملية السياسية لأنها تجري تحت ظل الاحتلال[4]، تقدمت وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" في 2004/11/11 بطلب إلى ولي العهد السعودي– وقتئذ– "عبد الله بن عبد العزيز" من أجل حث السنة على المشاركة في الانتخابات، إلا أن الأمير رفض قائلا: "إنني سأدعو جميع العراقيين إلى المشاركة في تلك الانتخابات لأننا لا نود أن نُري بأننا نحابي طرفاً على آخر في العراق"، وأضاف "إن المملكة تجري اتصالات مع جميع الأطراف العراقية داخل المملكة وخارجها لحثها على الوصول إلى نوع من الإجماع والوفاق الوطني"[5]، ومن جهة أخرى فإن الحكومة السعودية ترى إن القوى السنية في العراق هي أما من قيادات النظام السياسي السابق وإما قوى دينية ترى الحكومة السعودية فيها أنها متشددة أو أنها أقرب إلى التيار السلفي المتطرف، بقي الموقف السعودي على حاله، فقبيل إجراء الانتخابات البرلمانية في يناير 2005 أشار وزير الخارجية السعودي سعود فيصل في حديث لصحيفة الوطن السعودية في السابع والعشرين من سبتمبر 2005 بالقول: "نحن لا نتعامل مع السنة في العراق ونحن نتعامل مع كل العراقيين".

---

(1) صحيفة المستقبل، 2004/7/30.

(2) صحيفة الوطن، بتاريخ 2004/7/30.

(3) انتوني كوردزمان، تطور قوات العراق وتحدي الحرب الأهليه00 هل بمقدور القوى العراقية انجاز المهمة، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ، ص 128.

(4) محمد أبو رمان، الفاعلون الجدد... وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية، السياسية الدولية ، العدد167، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2007) ، ص 86.

(5) صحيفة الرياض اليومية، بتاريخ 2004/11/12.

وقد أكد ذلك الأمير تركي الفيصل سفير المملكة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تحدث أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك قائلا [1]: "إن المملكة لم تلجأ أبداً إلى تأييد تيار على آخر أو فصيل على آخر في العراق، بل دعت جميع العراقيين إلى العمل معاً من أجل تشكيل حكومة تمثل جميع العراقيين للسير قدماً ببلادهم وإعادة الاستقرار والأمن إليها" .

فضلا عن ذلك ففي29 نوفمبر عام 2005 استقبلت المملكة العربية السعودية رئيس الوزراء العراقي أنداك "إبراهيم الجعفري" وهو ممثل للقائمة الشيعية وذلك للتنسيق مع أهم الأطراف العراقية بما يضمن سلامة العملية السياسية في العراق [2]، ولم تفسر التجارب الانتخابية التي مر بها العراق عن ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية، فقد توهم البعض أن العراق يمكن ان يدخل عصر الديمقراطية التوافقية وأن "عراق ما بعد صدام" سوف يشهد نقلة نوعية باتجاه قيم المواطنة وقبول الآخر، بيد ان ما حدث هو حرب أهلية واقتتال طائفي عنيف [3]، لذلك اتجهت الحكومة العراقية إلى اعتماد أسلوب سياسي جديد قائم على أساس المصالحة الوطنية التي أعلن عنها رئيس الوزراء العراقي السابق ن"وري المالكي" في مؤتمر طهران في جوان 2006، فضلا عن التنسيق مع دول جوار العراق لدعم هذه المبادرة.تبعت هذه المبادرة زيارتان أساسيتان لدول الجوار، الأولى لبعض دول الخليج العربي وقام بها رئيس الوزراء العراقي والهدف منها محاولة الحصول على الدعم السياسي والإقليمي والعربي لمبادرة المصالحة، وحث هذه الدول على التعاون أمنيا مع القضاء العراقي، ومن بين هذه الدول التي قام بزيارتها المملكة العربية السعودية لاطلا ع ملك السعودية آنذاك على الجهود المبذولة لتحقيق المصالح الوطنية والحفاظ على وحدة العراق وأمن مواطنيه [4]. وحين استقبله صرح ولي العهد السعودي الأمير "سلطان بن عبد العزيز" قائلا: "علمون أن المملكة دولة شقيقة للعراق تعتز بالصداقة العميقة والعربية الأصيلة والكل يعلم إن المملكة لم تعمل في يوم من الأيام أي عمل ضد العراق منذ استقلاله وإلى يومنا هذا وأكد أن خادم الحرمين الشريفين يحمل لشعب العراق كل التقدير والتمني أن يصل العراق كل ما يتمناه شعبه ورجاله وحكومته "[5]. ولم تسفر الدعوة إلى المصالحة الوطنية عن إنهاء (الحرب الأهلية) أو حتى وقف اتساعها فمن جهة ان الروابط الأولية كالطائفة والمذهب ما زالت تتحكم بالخيارات السياسية لمختلف الأطراف [6]، ومن جهة أخرى فأن خطة

(1) صحيفة الرياض اليومية، بتاريخ 2006/2/15.

(2) صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 3 2005/11/0.

(3) خليل العناني: مأساة العراق... عدوى التفكك في الجوار العربي، السياسة الدولية، العدد168، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2007) ص 110.

(4) صحيفة الوطن السعودية، بتاريخ 2007/7/2.

(5) صحيفة الوطن السعودية، بتاريخ 2006/7/2.

(6) خليل العناني، **مصدر سبق ذكره** ، ص 110.

رئيس الوزراء السابق للمصالحة لم تحمل على محمل الجد ولا يبدو إن الحكومة العراقية قادرة على انجاز مثل هذه الخطط أو إعادة العرب السنة إلى بنية سياسية فاعلة على حد تعبير انتوني كوردزمان [1].

وشكل التغير السياسي العنيف في العراق بعد 2003، تحديا خطيرا على المشهد السياسي والاجتماعي المألوف في العالم العربي، ففي إطار العلاقات الطائفية حولت الحرب الأمريكية على العراق الأمر الذى لا يمكن تصوره إلى واقع سياسي من حيث القوة والتمكين للمجموعات العرقية والطائفية، كما سمح الاحتلال أيضا وذلك لأول مرة في تاريخ المنطقة على أعلاء الهوية العرقية أو الأثنية على حساب الهوية الوطنية[2]، فلقد ازدادت عمليات القتل والتهجير القسري على أساس المذهب، وعلى أثر ذلك عقد وزراء داخلية دول جوار العراق في الثامن عشر من سبتمبر 2006 اجتماعا في جدة لمناقشة الأوضاع المتردية في العراق وخلال الاجتماع صرح وزير الداخلية السعودية الأمير "نايف بن عبد العزيز" قائلا [3]: "لا نشعر بالرضا تجاه ما يحدث في العراق من عمليات قتل وتهجير وإشهار العراقي سلاحه في وجه أخيه"، ولم يقتصر موقف المملكة على هذا فحسب، فقد رحبت المملكة العربية السعودية بمبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي والتي أطلق عليها " وثيقة مكة " بهدف وقف العنف الطائفي في العراق وتحقيق المصالحة بين السنة والشيعة في العراق والتي عقدت في مكة المكرمة خلال المدة من 19-20 نوفمبر 2006[4].

وتتضمن الوثيقة عشرة بنود تعالج مجمل القضايا الراهنة في العراق و تدعو الوثيقة التي حظيت بموافقة قيادات دينية تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي إلى التمسك بالوحدة الوطنية الإسلامية [5]، ولم تسفر وثيقة مكة في وضع حد للاقتتال الطائفي في العراق، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى: انعدام ثقافات الاختلاف وعدم انجاز الحد الأدنى من الوفاق الوطني فضلا عن سيطرة ثقافة الهيمنة والرغبة في احتكار التجربة لمصلحة فصيل بعينة دونما اكتراث للفكرة الديمقراطية أو الاحتكام لقواعدها.

أما العراق فقد أكد، وعلى لسان رئيس الوزراء السابق "نوري المالكي" أيضا ضرورة دعم الدول المشاركة لحكومته في مساعيها الهادفة لتحقيق الاستقرار من خلال ما أسماه مكافحة الإرهاب ودفع العملية السياسية إلى الأمام، وفي حديثه كان المالكي قد شدد على تمسك حكومته بالعملية السياسية الجارية

([1]) انتوني كورد زمان، تطور قوات العراق و تحدي الحرب الأهلية: هل بمقدور القوى العراقية انجاز المهمة، **مصدر سبق ذكره**، ص 128.

([2])Fanar Haddad، "Sunni-Shia Relations After The Iraq War" ، Peace Brief. No 160، United States Institute of Peace (USIP)، November 15، 2013، P،2.

([3]) صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2006/9/19.

([4]) صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2006/10/19.

([5]) صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2006/10/21.

والانجازات التي رأى فيها أنها تحققت من خلال تأكيد ما أسماها الشرعية الدستورية والشعبية التي تقوم عليها مضيفا أن لا احد يملك حق التنازل عنها تحت أيه حجة أو إرضاء لأي طرف هذه التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء العراقي، رأى البعض بأنها جاءت ردا واضحا على التوصيات التي تقدم بها الأمين العام لجامعة الدول العربية الاسبق عمرو موسى في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في 4 مارس 2007 والتي كانت قد رأت أن "حل الأزمة العراقية يقع في المقام الأول على الحكومة العراقية والقيادات السياسية ودعم وتعاون الدول العربية ودول الجوار في تفعيل جهود المصالحة الوطنية لتحقيق جملة من الأهداف وهي : [1]

أ- العمل على توسيع العلمية السياسية بما يحقق مشاركة أوسع لمختلف مكونات الشعب العراقي.

ب- مواجهة النعرات الطائفية والعمل على ازالتها نهائياً ونبذ الفئات التي تسعى لإشعال الفتنة والتصدي لها وعقد مؤتمر الوفاق الشامل في اقرب وقت ممكن ومناسب.

ت- الاسراع في إجراء المراجعة الدستورية للمواد الخلافية في الدستور، وبما يحقق الوفاق الوطني وفق الآليات المقررة والمتفق عليها.

ث- مراجعة قانون اجتثاث البعث حتى لا يكون آلية للانتقام السياسي.

ج- تأكيد المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد.

ح- الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقي كافة.

خ- قيام الحكومة بحل مختلف الفصائل المسلحة (الميلشيات) في العراق والعمل على إنهاء المظاهر المسلحة.

د- تسريع بناء وتأهيل القوات المسلحة والقوى الأمنية العراقية على أسس وطنية ومهنية وصولا إلى خروج القوات الأجنبية كافة من العراق.

وعلى أثر رفض الحكومة العراقية التوصيات المقدمة في مؤتمر وزراء الخارجية العرب (والتي عدتها تدخلا سافرا في الشأن العراقي) دعا الملك عبد الله بن عبد العزيز رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني ورئيس الوزراء السابق إياد علاوي كلا على حدة في الثاني عشر والثالث عشر من مارس 2007، عقب مؤتمر بغداد مباشرة في محاولة من المملكة لإقناع بعض الأطراف بأهمية توسيع المشاركة السياسية في العراق [2]، ولم يقتصر

(1) يسرى مهدي صالح: **السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية بعد انتهاءالحرب الباردة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008) ، ص 257.

(2) صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2007/3/12.

الأمر على هذا فحسب فحينما عقدت القمة العربية بالرياض في الفترة 28-2007/3/29، فاجأ العاهل السعودي الملك عبد الله، الولايات المتحدة الأمريكية عندما قال في كلمته الافتتاحية [1]: "في العراق الحبيب تراق الدماء بين الإخوة في ظل احتلال أجنبي غير مشروع وطائفية بغيظه تهدد بحرب أهلية"، وعلى الرغم من ترحيب القمة بالإجراءات التي تتخذها الحكومة العراقية، إلى أنها طالبت في الوقت ذاته باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحقيق المصالحة الوطنية، فقد طالب قرار القمة بـ [2]:

- مراجعة قانون هيئة اجتثاث البعث.
- مراجعة الدستور العراقي وفق الآليات المقررة والمتفق عليها.
- توسيع عملية المشاركة السياسية.

لم تلق مقررات قمة الرياض ترحيبا من لدن الحكومة العراقية التي رأت فيها انتقاصا من الانجازات التي حققتها العملية السياسية في العراق. ورغم تبني المملكة هذا الموقف السلبي (والذي يظهر عدم قبول المملكة للحكومة العراقية المنتخبة)، إلا أنه وفي تلك الظروف وخلال زيارة وزير المالية العراقي للمملكة العربية السعودية، وعدت المملكة بخفض 80% من الدين المستحق على العراق والذي يقدر بـ (15-16) مليار دولار، وهذا التخفيض يأتي في إطار مساعدة العراق.

هذا الاجراء لا يمكن عده تحولا في السياسة الخارجية السعودية تجاه الشأن العراقي، فالمملكة وكما ذكرنا سابقا لا تستطيع إن تتجاوز ما يحصل في العراق وقد توضح ذلك في تصريحات وزير الخارجية السعودي في المؤتمر الذي عقد بشرم الشيخ للفترة 3-4 ماي 2007 الخاص بدول الجوار الجغرافي العراقي، فلقد أكد وزير الخارجية آنذاك "إن المملكة تنظر إلى العراق بوصفه بلدا شقيقا وجارا عزيزا وجزأ أساسيا وأصيلا لا يتجزأ من أمته العربية والإسلامية وتنظر إلى جميع أبناء الشعب العراقي الثري بتنوعه وتعدد أطيافه نظرة الأخ لأخيه دون أي تصنيف طائفي أو مذهبي أو عرقي وتقف على مسافة واحدة من جميع مكوناته وتياراته السياسية" وأضاف في كلمته خلال المؤتمر: "إننا نجتمع اليوم تلبية للدعوة الكريمة الموجهة من الأشقاء في مصر والعراق لحشد الدعم الدولي والإقليمي لمساعدة العراق الشقيق في الخروج من محنته الطويلة التي ما تزال تقود إلى استمرار المعاناة المؤلمة للشعب العراقي بجميع فئاته ومكوناته ... ينبغي علينا أن لا نقبل تحويل هذا البلد إلى

(1) صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2007/3/12.

(2) يسرى مهدي صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص 259.

ساحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية وتقاسم مناطق النفوذ والهيمنة فيما بينها على حساب وحدة العراق وأمن العراق و مصالح أبنائه" [1].

وكانت الولايات المتحدة تنظر الى المملكة بأن لها اهداف شراكة في الشرق الاوسط، إذ بين رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الاوسط وجنوب آسيا "غاي اكرمان" في 11سبتمبر 2007 بأنه "أن الولايات المتحدة والمملكة مشتركتان في أهداف استراتيجية وأحد هذه الاهداف هي تحسين الإستقرار في العراق"[2]، وأدرك السعوديون لبعض الوقت أن السير في الاتجاهين، التقارب والتنافس مع إيران، يمثل ضرورة ملحة سواء لعدم الرغبة في التصادم مع السياسة الأمريكية الضاغطة على إيران، أو لعدم ترك الساحة العراقية والخليجية والعربية عامة، لتكون ميدانا للإيرانيين وحدهم.

فاتجهت السعودية لاتخاذ سياسة أكثر فاعلية في دعم التيار السني في العراق، على أثر اتهامها من قبل مجموعات سنية عراقية، بأنها تقف موقف المتفرج على ما يفعله الشيعة المدعومين من إيران[3]، وحاولت الحكومة العراقية فتح افاق افضل مع الدول التي تعتبرها دول القرار العربي ومنها مصر والسعودية والاردن، بعد أن وجدت انه هناك تغيرا واضحا تجاه الشأن الرسمي العراقي[4]، فالعراق كان بأمس الحاجة للوقوف معه لبناء عراق ديمقراطي يضم جميع أطيافه وكذلك مساعدته للنهوض بالبلد الذ انهكته الحروب وعلى مدى أكثر من عقد والتي جعلت منه بلد استهلاكي يفتقر لابسط مقومات التقدم والتطور وعلى كافة الأصعدة.

المحبث الثالث: طبيعة العلاقات العراقية – السعودية، التحديات والفرص بعد 2010

يمكن القول انه منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى الانسحاب الأمريكي عام 2011، لم يتمكن أية طرف خارجي بما في ذلك الولايات المتحدة من أن يكون له دورحاسم في العراق، فجميع الأطراف الخارجية حاولت اللعب أو المناورة بالتوترات الطائفية والأثنية بما يتناسب مع تحقيق مصالحها في العراق، وهو ما ساهم في زيادة الانقسام الطائفي والعرقي على نحو كبير بعد الانسحاب الأمريكي من العراق[5]، وبقى

---

(1) صحفية الرياض، بتاريخ 2007/5/5.

(2)العلاقات الامريكية السعودية، النفط، والتوتر، والازدواجية، الاربعاء12رمضان1428هجرية على الرابط: http://www.islamdaily.org/ar/alsaudia/6000.article.htm

(3)زكريا سليمان بيومي: العلاقات السعودية الإيرانية بين التقارب والتنافس، 2007/12/30، مجلة العصر على الرابط: http://alasr.ws/articles/view/9684

(4)فاضل مشعل: حكومة بغداد تقرر الانفتاح على مصر والسعودية والاردن، 2007/11/15، الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/news/pages/8fdec91c-698b-44f2-a98f-243b4f505a58

(5) Marina Ottawa And Daniel Kaysi، The State of Iraq، Ibid، P، 6.

هناك نوع من الشحن الطائفي بين الدولتين وبسبب سياسة الحكومة العراقية تجاه مكون واحد تعتبره السعودية امتدادا لها، ويغلب عليها تصريحات رسمية تتهم فيها السعودية بدعم الإرهاب في العراق وعلى عدة مستويات.

لكن هذه النظرة تختلف بين الاشخاص أو القيادات التي لها اتباع ومناصرين وتمثيل في الحكومة العراقية ومنهم السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري، الذي اعتبر أن سياسة الحكومة العراقية لا تعير افضلية لعلاقات جيدة مع دول الجوار ومنها السعودية التي اعتبرها" السعودية، هي جارة عزيزة علينا" وعمل على ايجاد تقارب سعودي إيراني لما له من أثر على العراق(1)، وكانت العلاقات بين البلدين بحالة توتر دائمة وخاصة مع تنفيذ الحكومة العراقية أحكام الاعدام بمعتقلين سعوديين تتهمهم الحكومة العراقية بالإرهاب(2)، لكن هذه الاحكام لم تنفذ اغلبها كونالمملكة قد عقدت اتفاقية مع الحكومة العراقية حول تبادل السجناء لدى البلدين،بحيث كان يقدر عدد المعتقلين السعوديين بـ (60) معتقل، خمسة منهم محكوم عليهم بالإعدام، والذين من الممكن عدم شمولهم بهذا الاتفاق أي سوف يطبق بهم حكم الاعدام(3).

ولكن ورغم كل هذه التطورات، إلا أن الدعم الذي يلقاه العراق من المملكة العربية السعودية لم يرتقى بعد إلى المستوى المطلوب وربما يعود السبب في ذلك إلى خطأ المملكة منذ البداية في عدم تقديمها أي شكل من أشكال الدعم أو حتى إقامة علاقات معها ومن دون شك فإن الخطأ السياسي قاتل، فخسارة الدولة في مجال علاقاتها الدبلوماسية لا تقل عن خسارتها في مجال حفظ الأمن والاستقرار الداخلي، وبعد سيطرة تنظيم ما يطلق عليه الدولة الاسلامية (داعش) على مساحات واسعة وسقوط محافظات عراقية بعد 2014/6/10 وبداية مرحلة جديدة في المنطقة وتشكيل تحالف دولي للقضاء عليه والتي كانت المملكة العربية السعودية إحدى هذه الدول المشاركة في الحرب للقضاء على التنظيم واستعادة وتحرير كافة المدن والاراضي التي سيطر عليها، والتي أعلن رئيس الوزراء العراقي، "حيدر العبادي"، في 9 ديسمبر 2017، النصر على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وانتهاء الحرب، بعد سيطرة القوات العراقية على جميع الأراضي التي احتلها التنظيم، ومن ضمنها الحدود العراقية – السورية وبشكل كامل.

ومن أجل توحيد الجهود والمشاركة لمحاربة هذا التنظيم، جاءت الدعوة لرئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" في 2015/3/23 لزيارة المملكة والتي تعتبر الزيارة الاولى له بعد توليه هذا المنصب، وتأتي هذه

---

(1)البديل العراقي: مقتدى الصدر: السعودية جارة عزيزة علينا، 6كانون الاول/ ديسمبر2011، على الرابط:
http://www.albadeeliraq.com/article17146.htmI

(2) الحكومة العراقية تنفذ حكم الاعدام بسجين سعودي: 27-8-2012: على الرابط:
http://mokhtsar-sa.com/node/8133

(3)العراق يعدم سعودياً عشية تنفيذ اتفاق تبادل السجناء، جريدة الزمان: February 19، 2013 : على الرابط:
http://www.azzaman.com/?p=26957

الدعوة كذلك لايجاد تعاون أكبر بين البلدين وتنسيق عالي للقضاء على هذا التنظيم، وفتح آفاق أوسع في العلاقات ما بين البلدين، لذا عملت الحكومتان العراقية والسعودية على إيجاد نوع جديد من العلاقات وخاصة بعد موافقة المملكة على قبول اعادة فتح سفارتها في عام 2015 وتعيين السفير "ثامر السبهان" (وزير الدولة لشؤون الخليج العربي في ذلك الوقت) سفيرا لها في العراق بعد ربع قرن من إغلاق سفارتها في العراق بعد 1990 وقطع العلاقات ما بين البلدين، وفي شهر أوت 2016 طلبت الحكومة العراقية من المملكة تغيير السبهان كون الاخير يتدخل في الشؤون الداخلية العراقية[1]، وقد عيّنت السعودية العميد ركن عبد العزيز الشمري قائماً بأعمال سفارتها خلفا للسبهان.

وثمة عدة دوافع سياسية وأمنية واقتصادية للممكلة العربية السعودية لتطوير علاقاتها مع العراق بعد 2014 وأهم هذه الدوافع هما الدافعان الأمني والسياسي، فسياسيا تسعى السعودية إلى استغلال فرصة توتر العلاقات الأمريكية – الإيرانية بعهد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، لعودة سياستها في أن تكون حاضرة بالعراق، وفق استحقاقات الجوار الجغرافي والمصالحالمشتركة بن الشعبيين الشقيقين، وما تمليه مكانتها الدينية والسياسية، وإثبات قدرتها على التعامل مع المختلفين معها مذهبيا، وتأمل السعودية في استعادة ما تستطيع من نفوذ في العراق يحمي مصالحها وأمنها، بعد أن غدا العراق ساحة شبه حصرية للنفوذ الإيراني، وتحاول السعودية الحد من التقارب العراقي المصري، وخاصة بعدأن توترت علاقتها مع مصر وبدفع إيرانيً للعراق لايجاد هذا التقارب، والذي ظهر جليا بعد2015 عندما أقدمت السعودية على إقاف إرسال شحنات النفط لمصر ومحاولة العراق الدفع بشحنات نفط باسعار اقل من الاسعار العالمية، كما عملت إلى إحداث اختراقات داخل البيت الشيعي؛ كالمفاضلةبين ممن حكم او يحكم العراق حالياً، حيث تفضل التعامل مع رئيس الوزراء "حيدر العبادي" على رئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

أما بالنسبة للدافع الامني فأن السعودية هي الاخرى ضرب الارهاب عمق اراضيها، فقد كانت العمليات الارهابية وعلى عدة سنوات تطال أماكن عده منها، ولتأكيد دخولها حملة مكافحة الإرهاب عقدت المملكة العربية السعودية مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب، وذلك في فيفري 2005، وكانت المملكة تسعى من خلال عقد المؤتمر إلى التأكيد على(2): أن المملكة العربية السعودية هي ضحية أو إحدى ضحايا الإرهاب، وليست محرضة كما عدها الأمريكيون، وكذلك أصبحت تسهم دوليا في مكافحة الإرهاب، وأن مكافحة الإرهاب أضحت من أهم أهداف سياستها الخارجية المتماشية مع السياسة الأمريكية الجديدة، وهو

([1]) تطور العلاقات السعوديةالعراقية، الدوافع والتحديات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، على الرابط:http://fikercenter.com/position-papers

2() راجي يوسف محمود البياتي، العلاقات السعودية الايرانية بعد احداث الحادي عشر سبتمبر2001، (دار الحكمة، لندن، 2015) ، ص134، ولمعرفة الاحداث والاعمال الارهابية التي ضربت السعدوية قبل 2010 نفس المصدر، ص132-ص133.

ما تم بالفعل بمشاركتها بالتحالف الدولي الذي تشكل لمحاربة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) في كل من سوريا والعراق.

لذا نجد المملكة العربية السعودية في تعاملها وكذلك المشاركة الفعلية في محاربة هذ التنظيم لم تأتي من العدم وإنما جاءت لتبعد عنها شبهة دعم الارهاب والمنظمات الإرهابية تلك الصفة التي لصقت بها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكذلك دعوة العراق الحفاظ على الحدودالجنوبية الغربية التي تحدها معه.لذا فأنه لايوجد شئ مستحيل في العلاقات الدولية، فلا صداقات دائمة ولا عداوات دائمة، بل هناك مصالح مشتركة، وهو ما نجده في التقارب العراقي السعودي بعد التخلص من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وما اجرمه في الشعب العراقي بكل طوائفه وقومياته فهذا التنظيم عمل على تدمير كل البنى التحتية في المناطق التي سيطر عليها، ومن هنا نجد التوافق العراقي السعودي للانتقال من العلاقة من التأزم وعدم الاتفاق على معظم القضايا الخلافية إلى ايجاد علاقات مشتركة تكون فيها مصلحة البلدين فوق كل الاعتبارات.

فالسعودية تريد من توطيد علاقتها بالعراق من تغيير النظرة حولها وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والتي بينت أسبابها مسبقا، لذا نجد العلاقات تأخذ الطابع الودي وبناء علاقات كان لقيادات وزعامات البلدين دور كبير في هذا التقارب و من خلال العديد من الزيارات المتبادلة. فالتطور الذي حصل كان على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والامنية وكانت لزيارة الفريق الأول الركن "عبد الرحمن بن صالح" رئيس هئية الاركان في الجيش السعودي في عام2017 والذي يعتبر عام عودة العلاقات بين البلدين وبداية مرحلة جديدة فيها وعلى جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والامنية، ففي فيفري 2017 قام وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بزيارة إلى العراق، ممهدا الطريق لمزيد من الزيارات بين مسؤولي البلدين، بحيث ان زيارته كانت في الجمعة الذي يعتبر عطلة رسمية في العراق ولكن لتوقيت الزيارة لها دلالاتها بأن عودة العلاقات بين البلدين يجب أن تسير لمصلحة البلديين الشقيقين، وجاء اللقاء بين ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز برئيس الوزراء العراقي حيد العبادي في مارس 2017 على هامش القمة العربية التي عقدت في الاردن وليعزز هذه العلاقات، وبعد شهرين على هذا اللقاء زار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي المملكة العربية السعودية وتم الاتفاق على تأسيس مجلس تنسيقي بين الدولتين لتطوير العلاقات بينهما، كما تم اعادة فتح معبر "عرعر" الحدودي بين البلدين والذي أغلق لأكثر من ربع قرن، كما حطت اول طائرة سعودية مدنية على أرض مطار بغداد الدولي في نفس العام، لذا يعتبر عام 2017 عام انفتاح وانفراج تام وعلى كافة الاصعدة في العلاقات العراقية السعودية.

الخاتمة:

المنتصر الحقيقي هو الذي يقترف القدر الأدنى من الأخطاء، أي الذي كان الأفضل في استغلال فرص النجاح، فالعراق تحول وبعد سقوطه إلى ساحة لاختبار الكفاءات السياسية والدبلوماسية للدول وحتى الآن تبدو إيران هي الطرف الأقدر على إدارة اللعبة بذكاء بالمقارنة مع دول عديدة دخلت العراق عبر أطراف داخلية أو خارجية وحملت إليه مشاريع سياسية تختلف عما يراد منها القيام به.

فقبل الإحتلال الأمريكي للعراق نجد المملكة لم تثبت على موقف واحد بشأن العراق، ففي الثالث عشر من نوفمبر 2002 دعت ومن خلال الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى قبول قرار مجلس الأمن رقم (1441) الخاص بعودة المفتشين الدوليين إلى العراق والالتزام بتنفيذه، لتفويت الفرصة لإيجاد أي مبررات من شأنها زيادة معاناة الشعب العراقي إلى جانب تأكيدهم (بأنهم ملتزمون بالحفاظ على أمن وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية)، وشكل التغير السياسي العنيف في العراق بعد 2003، تحديا خطيرا على المشهد السياسي والاجتماعي المألوف في العالم العربي. لذا عمل العراق إيجاد نوع من التوافق والعمل على إعادة العلاقات مع دول الجوار العربي وغير العربي عملا بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لتلك الدول، وعلى مر عدة سنوات نجد أن التوافق قد حصد ثماره واعادة العلاقات تلك وعلى كافة المستويات وخاصة مع المملكة العربية السعودية ومحاولة الابتعاد بالعلاقات هذه عن كل المنخصات التي يمكن أن تؤثر بها.

المصادر:

- **الكتب العربية والمترجمة:**

1- أحمد كمال شعث، **العراق المغبون ، تداعيات حرب الخليج**، (القاهرة: مكتبه مدبولي ، د ت).

2- راجي يوسف محمود البياتي، العلاقات السعودية الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر2001، (دار الحكمة، لندن، 2015).

3- رمزي كلارك، **النار هذه المرة 00 جرائم الحرب الأمريكية في الخليج**، ترجمة، مازن حماد ، ط 1 ، (عمان: الشركة الأردنية للصحافة والنشر، 1993).

4- روبرت بيرد، "الطريق إلى التستر هو الطريق إلى الخراب" ، مجموعة باحثين ، **العراق الغزو – الاحتلال – المقاومة**، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

5- صالح زهر الدين، **خلفيات الحصار الأمريكي – البريطاني على العراق** ، ط 1 (بيروت : المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1999).

6- عبد الحميد الجوهري، **الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق00جرد لأحداث المنطقة خلال 1990– 1991**، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1994).

7- عبد الخالق عبد الله، "أزمة الخليج00 خلفية الأزمة ، دور الإدراك الخاطئ"، مجموعة مؤلفين، **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997).

8- محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج أو هام القوة و النصر**، ط 1، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 1993).

- **الرسائل والأطاريح:**

1- يسرى مهدي صالح: **السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية بعد انتهاءالحرب الباردة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008).

- **المجلات والصحف:**

1- انتوني كوردزمان، تطور قوات العراق وتحدي الحرب الأهليه00 هل بمقدور القوى العراقية انجاز المهمة، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

2- حسن أبو طالب: المواقف = العربية من أزمة العراق والأمم المتحدة ، السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1998).

3- حسن نافعة، الأمم المتحدة والقضايا العربية ، المستقبل العربي، العدد 175، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

4- خليل العناني: مأساة العراق... عدوى التفكك في الجوار العربي، السياسة الدولية، العدد168، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2007).

5- ستيفن سايمون، ما بعد التعزيز العسكري الأمريكي العراق ، المستقبل العربي ، العدد838، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ابريل 2007).

6- صالح المانع، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدولة الخليج العربي : الواقع والطموح، المستقبل العربي، العدد268، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

7- صالح سالم زرنوقة، العراق والأمم المتحدة: اتفاق النفط مقابل الغذاء، السياسية الدولية، العدد 125، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1996).

8- عبد الإله بلقزيز ، المشروع الممتنع : التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق ، المستقبل العربي، العدد291، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، مايو 2003).

9- محمد أبو رمان، الفاعلون الجدد... وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية، السياسية الدولية ، العدد167، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2007).

10-محمد السيد سعيد: الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف ، مجلة السياسة الدولية ، العدد168، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ابريل 2007).

11-صحيفة البيان، بتاريخ 2002/4/23.

12-صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2002/8/29.

13-صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2002/10/13.

14-صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 17-2-2003.

15-صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2003/4/20.

16-صحيفة الشعب، بتاريخ 2003/8/20.

17-صحيفة المستقبل، 2004/7/30.

18-صحيفة الوطن، بتاريخ 2004/7/30.

19-صحيفة الرياض اليومية، بتاريخ 2004/11/12.

20-صحيفة الرياض اليومية، بتاريخ 2006/2/15.

21-صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2005/11/0 3.

22-صحيفة الوطن السعودية، بتاريخ 2007/7/2.

23-صحيفة الوطن السعودية، بتاريخ 2006/7/2.

24-صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2006/9/19.

25-صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2006/10/19.

26-صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2006/10/21.

27-صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2007/3/12.

28-صحفية الرياض، بتاريخ 2007/5/5.

- **الكتب الاجنبية:**

1- Anthony H. Cordesman، Saudi Arabia Enters the 21st Century :www.CSIS.ORG . jnly.2002.

2- Fanar Haddad، « Sunni-Shia Relations afterthe Iraq War » ، Peace Brief. No 160، United States Institute of Peace (USIP)، November 15، 2013.

- **المواقع الالكترونية:**

1- مقابلة خاصة مع شبكة CNN بتاريخ 2002/9/15، علىالرابط: www.CNN،arabic.com

2- قناة الجزيرة:، بتاريخ 2003/2/15:www.alhazeera.com

3- العلاقات الامريكية السعودية، النفط، والتوتر، والازدواجية، الاربعاء12رمضان1428هجرية على الرابط:
http ://www.islamdaily.org/ar/alsaudia/6000.article.htm

4- زكريا سليمان بيومي: العلاقات السعودية الإيرانية بين التقارب والتنافس، 2007/12/30، مجلة العصر على الرابط: http ://alasr.ws/articles/view/9684

5- فاضل مشعل: حكومة بغداد تقرر الانفتاح على مصر والسعودية والاردن، 2007/11/15، الجزيرة نت:
/http ://www.aljazeera.net/news

6- البديل العراقي: مقتدى الصدر: السعودية جارة عزيزة علينا، 6كانون الاول/ ديسمبر2011، على الرابط:
http ://www.albadeeliraq.com/article17146.htmI

7- الحكومة العراقية تنفذ حكم الاعدام بسجين سعودي: 27-8-2012: على الرابط:
http ://mokhtsar-sa.com/node/8133

8- العراق يعدم سعودياً عشية تنفيذ اتفاق تبادل السجناء، جريدة الزمان: 19 February،2013 : على الرابط:
http ://www.azzaman.com/?p=26957

9- تطور العلاقات السعودية العراقية، الدوافع والتحديات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، على الرابط التالي:
http://fikercenter.com/position- papers